شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

أهداف التنمية المستدامة

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هذه وثيقة حية، وسيتم تحديثها دورياً.

التنمية المستدامة

مسار نحو الازدهار العالمي والرفاه الإنساني وسلامة كوكب الأرض

لقد حقق العالم مكتسبات مذهلة في التنمية البشرية خلال العقدين الماضيين. فقد تحقق تقليص كبير في معدلات الفقر المدقع، كما تحسنت إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والنتائج الصحية، وتحققت خطوات كبيرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لقد ساهم السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية في تحقيق هذا التقدم ومكن الناس في جميع أنحاء العالم من تحسين حياتهم وآفاقهم المستقبلية. ولكن على الرغم من هذه الإنجازات المهمة، لا يزال الفقر المدقع يمثل تحدياً أساسياً، إذ يعيش أكثر من 700 مليون شخص في العالم على دخل يقل عما يعادل القوة الشرائية لـ 1.90 دولار أمريكي يومياً. كما أن معدل انعدام المساواة إما مرتفع أو يزداد اتساعاً، وخصوصاً داخل البلدان. كما أن مستويات البطالة والعمالة الهشة مرتفعة في العديد من البلدان، لا سيما بين الشباب. ويؤدي الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين إلى وضع أعباء على الأنظمة الإيكولوجية تتجاوز طاقتها - مما يقوض قدرتها على توفير الخدمات الضرورية للحياة والتنمية وإعادة تجديد نفسها. كما أن الصدمات المرتبطة بعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية، والتدهور البيئي، والاضطرابات الاجتماعية-السياسية تؤثر سلباً على حياة ملايين الناس. وتؤدي هذه الصدمات في حالات كثيرة إلى كبح التقدم الذي تحقق في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنياً ودولياً، وتؤدي أحيانا إلى عكس مسار هذا التقدم. إن المحافظة على المكتسبات التي تحققت والتصدي للتحديات الإنمائية الحالية التي يواجهها العالم، لا يمكن أن يحدث من خلال إصلاحات هامشية.

هناك ضرورة ماثلة حالياً لتشجيع التنمية المستدامة. وقد حدد جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة رؤية لما يتضمنه هذا الأمر، إذ يهدف إلى إنهاء الفقر وتعزيز الازدهار ورفاه الناس وفي الوقت نفسه حماية البيئة بحلول عام 2030. وهناك دور رئيسي لبرنامج الإمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، بوصفه الذراع الإنمائي للأمم المتحدة، لدعم البلدان لجعل هذه الرؤية أمراً واقعاً - أي وضع المجتمعات على مسار التنمية المستدامة، وإدارة المخاطر وتحسين المنعة والدفع بالازدهار والرفاه.

وضع البرنامج الإنمائي رؤية في خطته الاستراتيجية للفترة 2014-2017 مستنداً إلى مواطن قوته الرئيسية - شبكة قطرية واسعة في أكثر من 170 بلدا ومنطقة، ودوره كمنسق رئيسي ضمن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، وقدرته المؤكدة على دعم الجهود للحد من الفقر وانعدام المساواة والإقصاء، وحماية الأنظمة الإيكولوجية حاسمة الأهمية - وتركز هذه الرؤية على تحقيق الانطلاقة الكبيرة المقبلة في التنمية: مساعدة البلدان على القضاء على الفقر، وفي الوقت نفسه تحقيق تقليص كبير في أوجه انعدام المساواة والإقصاء. وفي حين تتسم هذه الرؤية بالطموح، إلا أنه يمكن بلوغها ويمكن تحقيق نجاحات كبيرة في القضاء على الفقر، وتقليص أوجه انعدام المساواة والإقصاء، وصيانة البيئة.

وتماشياً مع هذه الرؤية، عمل البرنامج الإنمائي مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تطوير استراتيجية للدعم الفعال والمتسق في تنفيذ جدول أعمال التنمية الجديد، وذلك تحت مسمى 'التعميم' والتسريع ودعم السياسات (يرمز لها بالاسم المختصر «مابس» (MAPS). ويهدف العنصر المتعلق بالتعميم في هذه الاستراتيجية إلى توعية جميع الجهات الفاعلة المعنية ومساعدة الحكومات في إدماج جدول الأعمال على المستويين المحلي والوطني؛ وفي نهاية المطاف تعميم جدول الأعمال في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية. أما عنصر التسريع فيركز على مساعدة الحكومات على تسريع التقدم في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، من خلال توفير الوسائل التي تساعد في تحديد العوائق الأساسية أمام التقدم السريع، والتركيز على هذه الغايات الإنمائية الأكثر صلة بالسياق الوطني. في حين يهدف عنصر دعم السياسات إلى توفير دعم سياسي منسق ومجمّع للبلدان التي تعمل على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. وبهذا الخصوص، يقدم البرنامج الإنمائي حزمة متكاملة من خدمات دعم السياسات التي تتماشى مع أولويات البرمجة. وتغطي هذه الخدمات، حسبما هو موضح في النشرات المعلوماتية، مجموعة واسعة من المجالات: الحد من الفقر، والنمو الشامل للجميع وفرص العمل المنتجة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية والصحة، وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والتكيف مع تغير المناخ، وإمكانية الحصول على مصادر الطاقة المستدامة، والإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية البرية، وإدارة المحيطات، وتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع.

وبما أن البرنامج الإنمائي مجهز جيداً عبر الحزمة المتكاملة لخدمات دعم السياسات، فإنه مستعد تماماً لدعم الشركاء القطريين في التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية الجديد، وجعل الازدهار الاقتصادي والرفاه الإنساني والبيئي طويل الأجل، أمراً واقعاً.

الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البرية

ما هو سبب أهمية هذا الأمر؟

ترتبط الجهود الرامية إلى **اجتثاث الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة وتعزيز النمو الشامل للجميع** ارتباطاً مباشراً بالطريقة التي ندير بها النظم الإيكولوجية البرية على كوكبنا والسلع والخدمات التي تقدمها تلك النظم.

تزودنا النظم الإيكولوجية البرية –وهي مختلف المسطحات التي تؤلف نحو 30 بالمائة من سطح كوكب الأرض بما في ذلك الغابات والمروج الطبيعية والصحراء- **بالأعمال وسبل الرزق والغذاء والوقود والدواء.**

بالنسبة للمجتمعات المحلية التي تعتمد تماماً على الأرض بصفتها الأصول الرئيسية التي لديهم، وبوجه خاص الأسر **القروية والرجال والنساء الذين يعيشون الفاقة والسكان الأصليين**، ثمة اعتماد كامل وارتباط معقد بين رفاه الإنسان واستدامة سبل رزقه وبين غنى الأرض وإنتاجيتها.

- يعتمد **أكثر من 1.6 بليون شخص حول العالم اعتماداً مباشراً على الغابات**، بما في ذلك **10 ملايين شخص يعملون في قطاع الغابات الرسمي** إضافة إلى الكثير من العاملين في القطاع غير الرسمي.
- يعتمد 65 إلى 80 بالمائة من السكان على الأدوية المستحضرة من الغابات **كوسيلة أساسية للرعاية الصحية عندهم.**

تشكل النظم الإيكولوجية البرية جزءاً أساسياً أيضاً من الكثير من القطاعات الاقتصادية الوطنية والعالمية **كالزراعة والغابات والطاقة والصناعات الاستخراجية والسياحة والنقل والتجارة.**

- تخلق السياحة البيئية، التي تعتمد مباشرة على النظم الإيكولوجية البرية، عدداً كبيراً من فرص التوظيف وتعادل قيمتها الحالية نحو 100 بليون دولار أمريكي/ سنوياً على مستوى العالم.
- تقدم أراضي الكوكب ما تفوق قيمته السنوية **16 تريليون دولار أمريكي** من خدمات النظم الإيكولوجية.
- تحتوي ثلاثة أرباع الأدوية التجارية العالمية المصروفة بوصفات طبية على عناصر مشتقة من النباتات، كما تبلغ قيمة المبيعات السنوية للبذور التجارية مبلغاً يزيد عن 15 بليون دولار سنوياً.

بوسع إدارة النظم الإيكولوجية البرية أن تضمن أيضاً رفاه المجتمعات المحلية والبلدان ومنعتها من خلال **الحفاظ على التنوع الأحيائي والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي وإدارة المواد الكيميائية والنفايات والحد من مخاطر الكوارث.**

- تمثل انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عن الزراعة والغابات وغيرها من أوجه استغلال الأرض 20 إلى 24 بالمائة من إجمالي الانبعاثات السنوية في العالم والتي تزيد من حالة التغير المناخي.
- تحتوي الغابات على أكثر من 80 بالمائة من التنوع الأحيائي الأرضي في العالم.
- بوسع الإدارة المستدامة للأراضي أن تساعد في الحد من مخاطر وآثار موجات الجفاف والانزلاقات الأرضية والفيضانات.
- **النفايات الناتجة** وانطلاق **المواد الكيميائية الضارة** يؤثر على التربة والحياة البرية والنظم الإيكولوجية والسلسة الغذائية وما لذلك من تداعيات على صحة الإنسان لاسيما صحة الأسر المعيشية الفقيرة التي تعيش في الأرياف والمناطق الحضرية.

بيد أن **النمو السكاني والتغير المناخي وتوسع المناطق الحضرية واحتياجات الزراعة والصناعة** تضغط، في الوقت ذاته، وعلى نحو متزايد على المصادر الأرضية المنتجة وتتسبب في تدهور حالتها.

- خلال القرنين الماضيين، قام الإنسان بإزالة أو تحويل 70 بالمائة من المروج الطبيعية و50 بالمائة من السهول العشبية (السفانا) و45 بالمائة من الغابات متساقطة الأوراق معتدلة المناخ و27 بالمائة من الغابات الاستوائية المستغلة للزراعة.
- خلال السنوات الأربعين الأخيرة، خسر العالم حوالي ثلث أراضيه الصالحة للزراعة بسبب عوامل التعرية ولا يزال يخسر هذه الأراضي بمعدل يزيد عن 10 ملايين هكتار في السنة.
- تدهورت ما نسبته 25 بالمائة من مساحة أراضي العالم أو أنها تخضع لمعدلات مرتفعة من التدهور.
- تدهور ثلثا أراضي أفريقيا بالفعل إلى حد معين، وهذا يؤثر على ما لا يقل عن 485 مليون شخص – أي 65 بالمائة من إجمالي عدد سكان أفريقيا.

- يخسر المجتمع العالمي حالياً 5 بالمائة من إجمالي الناتج الزراعي المحلي بسبب تدهور الأراضي، أي ما يكلف نحو 490 بليون دولار سنوياً.

تعتبر خسارة النظم الإيكولوجية البرية تحدياً حقيقياً بالنسبة للعائلات التي تعيش الفقر والتي تعاني دوماً على نحو غير متناسب من **التغيرات التي يحتمل أن تكون كارثية** على النظم الإيكولوجية في العقود المقبلة.

- يقع نحو 40 بالمائة من أراضي العالم المتدهورة في المناطق التي تشهد أعلى معدلات الفقر والتي تظل مناطق ريفية بنسبة ساحقة.
- يعتمد **1.5 بليون شخص في العالم على الأراضي المتدهورة** و74 بالمائة من هؤلاء هم من الفقراء.
- قد يتم تهجير قرابة 135 مليون شخص بحلول عام 2045 من جراء التصحر.

من المتوقع أن يزداد الطلب على **الغذاء والطاقة والماء**، بحلول عام 2030، بنسبٍ لا تقل عن **50 بالمائة و45 بالمائة و30 بالمائة** على الترتيب. ولن يتسنى لنا تلبية تلك الاحتياجات على نحو مستدام ما لم نقم باستعادة إنتاجية أراضينا والمحافظة عليها. وإذا ما أردنا التغلب على الجوع وانعدام الأمن الغذائي فإنه يتعين علينا زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة تقدّر بنحو 60 بالمائة، بما في ذلك زيادة تبلغ نسبتها 100 بالمائة في البلدان النامية، بحلول عام 2050.

- يمكن رفع الإنتاجية الزراعية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة تصل إلى 20 بالمائة عن طريق تخصيص حصة أكبر من المدخلات الزراعية للنساء. فإذا ما أُعطيت النساء إمكانية الحصول على الموارد مساوية لتلك التي تُعطى للرجال (كالأرض والتمويل والتكنولوجيا) فإن المحصول الزراعي قد يرتفع بنسبة 20 إلى 30 بالمائة، ويمكن للناتج الزراعي الوطني أن يرتفع بنسبة 2.5 إلى 4 بالمائة، ويمكن تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة 12 إلى 17 بالمائة.

النظم الإيكولوجية البرية – حقائق أساسية

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

خلال القرنين الماضيين، قام الإنسان بإزالة أو تحويل

27%
من الغابات الاستوائية المستغلة للزراعة

45%
من الغابات متساقطة الأوراق معتدلة المناخ

50%
من السهول العشبية (السفانا)

70%
من المروج الطبيعية

إسهامات الغابات في الاقتصاد العالمي

65% - 80% من السكان
يعتمدون على الأدوية المستحضرة من الغابات كوسيلة أساسية للرعاية الصحية

10 مليون
شخص يعملون في قطاع الغابات الرسمي

1.6 بليون
شخص يعتمدون على الغابات في الوظائف وسبل الرزق والغذاء والوقود

آثار تدهور الأراضي

1.5 بليون
شخص في العالم يعتمدون على الأراضي المتدهورة

40%
من أراضي العالم المتدهورة تقع في المناطق التي تشهد أعلى معدلات الفقر

25%
من مساحة أراضي العالم تدهورت أو أنها تخضع لمعدلات مرتفعة من التدهور

135مليون شخص
قد يتم تهجيرهم بحلول عام 2045 من جراء التصحر

ما الذي نقدمه

إن الغاية من الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي («البرنامج الإنمائي») هي تأمين مصادر الرزق والغذاء والماء والصحة وتعزيز المنعة والحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض ومواطن عيشها وزيادة تخزين الكربون وحجزه. ويساعد البرنامج الإنمائي، مستنداً إلى خبرته وتجربته التي فاقت 40 عاماً، البلدان على دمج مسألة الأرض والشواغل البيئية ذات الصلة في خطط واستراتيجية التنمية الوطنية والقطاعية وتأمين الموارد وتنفيذ البرامج التي من شأنها أن تعزز استدامة النمو والتنمية وشمولهما للجميع. يدعم عملنا على هذا الصعيد الحكومات لتنفيذ **اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف** كما أنه يتواءم تماماً مع **هدف التنمية المستدامة رقم 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع الأحيائي**، بالإضافة إلى انسجامه مع الأهداف الأخرى في المجالات المرتبطة بذلك بما فيها الفقر والحوكمة والنمو الشامل للجميع.

يرتكز هذا العمل على ثلاث نُهُج رئيسية، هي:

- تنمية **القدرات** على مستوى الفرد والمؤسسة والجهاز بغية زيادة فعالية الحوكمة الديمقراطية في إدارة النظم الإيكولوجية البرية.
- مساعدة البلدان على **تحديد التمويل البيئي المبتكر والحصول عليه والجمع بين مصادره وترتيبها** بما في ذلك مرفق البيئة العالمي والصندوق المتعدد الأطراف وصندوق التكيف لأغراض إدارة النظم الإيكولوجية البرية وتوجيه الأسواق التي تبيع سلع وخدمات النظم الإيكولوجية نحو خدمة مصالح الفقراء.
- التأكد من العمل **بالضمانات** المناسبة من أجل تجنب إلحاق الأنشطة الإنمائية أية أضرار محتملة بالنظم الإيكولوجية وإدارة مثل تلك الأضرار والتخفيف من آثارها. ويشتمل ذلك على تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي وآلية المساءلة ذات الصلة.

يدعم البرنامج الإنمائي، البلدان لتحقيق هذه الأهداف من خلال الشراكة مع عدد كبير من الأطراف الفاعلة وبالتركيز على المجالات التكميلية التالية:

التنوع الأحيائي

- **دمج الشواغل المرتبطة بالتنوع الأحيائي والبيئة في التخطيط الإنمائي والقطاعات المنتجة** -كالزراعة والغابات والصناعات الاستخراجية- بهدف صون خدمات النظم الإيكولوجية. ويحفز البرنامج الإنمائي على خلق الفرص عن طريق مساعدة المنتجين 'الأصدقاء للتنوع الأحيائي' على ولوج أسواق جديدة، ويشجع المبادرات السياحية المحلية القائمة على الطبيعة، ويدعم الاستدامة في سبل الرزق المرتبطة بغلال المحاصيل وإمكانية الوصول إليها واتفاقيات تقاسم النفع بشأن الموارد الوراثية.
- **إطلاق إمكانات المحميات، بما في ذلك محميات الشعوب الأصلية والمحميات التابعة للمجتمعات المحلية.** يشجع البرنامج الإنمائي ضمان حيازة الأراضي، والإدارة الفعالة للمناطق المحمية وتوسيع تلك المناطق بهدف زيادة عائدات السياحة وفرص العمل، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض-بما في ذلك حمايتها من خطر الاتجار- ومناطق النظم الإيكولوجية التي تعمل بمثابة حواجز صد للكوارث المناخية.
- **إدارة النظم الإيكولوجية وإعادة تأهيلها لغايات التخفيف من آثر التغير المناخي والتكيف معه.** حيث يدعم البرنامج الإنمائي: التكيف القائم على النظم الإيكولوجية لمساعدة المجتمعات المحلية على رفع مستوى منعتها وكذلك منعة النظم الإيكولوجية، وخلق فرص العمل من خلال مشاريع إعادة التأهيل الضخمة، توسيع المحميات والربط بينها من أجل الحفاظ على الغابات والأراضي الرطبة بصفتها حواجز صد طبيعية؛ والحفاظ على النظم الإيكولوجية بصفتها مصارف للتخلص من الكربون، وضمان حيازة الأراضي، والوصول إلى مصادر تمويل جديدة.

الإدارة المستدامة للأراضي

- تعميم قضايا الأراضي الجافة (والشواغل المتعلقة بالتكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره) في السياسات والخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإسهام في التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- الحد من الاستخدامات المتضاربة في مناطق الإنتاج.
- دعم الأعمال المجتمعية، ومن ضمن ذلك الدعم عبر مرفق البيئة العالمي وبرنامج المنح الصغيرة ومبادرة خط الاستواء لضمان استفادة المجتمعات المحلية من تحسين إدارة النظم الإيكولوجية في المناطق الجافة.

الإدارة المستدامة للغابات

يعمل البرنامج الإنمائي من خلال برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات والبرمجة التكميلية، على ما يلي:

- دعم البلدان في مجال تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات بالإضافة إلى المحافظة على مخزونات الكربون وتحسينها (REDD+).
- تعزيز إدارة الغابات (أي قدرة الإدارة الحكومية على إدارة موارد الغابات، وتعزيز المساءلة عن صنع القرارات).
- ضمان إشراك سكان المناطق الأصليين والمجتمع المدني في عملية صناعة قرارات القطاع.
- العمل مع القطاع الخاص والحكومات لتعزيز وجود سلاسل إمداد بالسلع خالية من إزالة الأحراج.
- تعزيز سبل الرزق في المجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات بما يكفل تمتعها بقدر أكبر من الاستدامة وشمول الكافة.

- تعزيز إدارة المحميات بما في ذلك محميات السكان الأصليين والمحميات التابعة للمجتمعات المحلية.

إدارة المواد الكيميائية والنفايات

- تخفيض حجم الملوثات العضوية الثابتة وإطلاق عنصر الزئبق الذي يؤثر على النظم الإيكولوجية البرية، وذلك من خلال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة في قطاعات الصناعة والصحة والطاقة والزراعة.

يعمل البرنامج الإنمائي في كافة هذه المجالات المترابطة لمعالجة القضايا الوطنية والعالمية في ميادين المناصرة والحوكمة والسياسات والتنظيم وحقوق الإنسان والجنسانية والتكنولوجيا والتعليم فيما بين بلدان الجنوب وكذلك الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على كافة المستويات. وبصفته مزوداً رئيسياً للمساعدة الفنية البيئية وتمويل المنح، يعمل البرنامج الإنمائي في 170 بلداً وإقليماً بما في ذلك البلدان الأقل نمواً والدول الجُزرية الصغيرة النامية والدول الخارجة من نزاعات والدول الهشة. يعد البرنامج الإنمائي وكالة منفذة متعددة الأطراف وهو مفوض من قبل كل من مرفق البيئة العالمي والصندوق المتعدد الأطراف وصندوق التكيف منذ إنشائها. وبصفته وكالة منفذة مفوضة من قبل مرفق البيئة العالمي، يقدم البرنامج الإنمائي للبلدان الخدمات الفنية المتخصصة والمتكاملة لتقييم مدى الأهلية وصياغة البرامج وحشد التمويلات المشتركة والإشراف على التنفيذ وإدارة النتائج وتقييمها وعمليات الدفع القائمة على الأداء والإدارة المعرفية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل

التنوع الأحيائي

دعم البرنامج الإنمائي أكثر من **100 بلدٍ** في عملية دمج أولويات إدارة النظم الإيكولوجية البرية والنظم ذات الصلة، في التخطيط الإنمائي وأنشطة قطاع الإنتاج وتبني نُهُج قائمة على النظم الإيكولوجية في التعامل مع التغير المناخي. وقد تم تعزيز أكثر من **2,800 محمية**، بما في ذلك محميات الشعوب الأصلية والمحميات التابعة للمجتمعات المحلية والتي زاد إجمالي مساحتها عن **480 مليون هكتار.**

ففي **كوبا،** يسر البرنامج الإنمائي عملية وضع إجراءات تنظيمية للحفاظ على التنوع الأحيائي البري والبحري المهم في نظام سبانا كماغوي الإيكولوجي المُهدّد بسبب أنشطة مرتبطة بقطاعات السياحة والزراعة وصيد السمك. ففي قطاع السياحة، دعم البرنامج الإنمائي الحكومة في فرض إجراءات تتطلب بناء محطات لمعالجة النفايات الصلبة ومياه المجاري في جميع الفنادق في المنطقة. وبالتالي، تمتلك جميع الفنادق الجديدة في المناطق الحساسة إيكولوجياً أنظمة لمعالجة مياه المجاري وتستخدم نباتات طبيعية أصلية في حدائقها وأعمال تجميل المناظر فيها. ومنذ البدء بهذا البرنامج شهدت ميزانية قطاع السياحة في سبانا كماغوي زيادة بلغت ثلاثة أضعاف لتغطية أعمال تتعلق بالمحافظة على التنوع الأحيائي مما يبرهن على التزام الحكومة بمسألة الاستدامة.

وفي **كازاخستان،** دعم البرنامج الإنمائي الحكومة في إنشاء مجاز 'يرغيز-تورغاي-زيلانشيك' الضخم للحياة البرية (مليوني هكتار) الذي يعمل بمثابة منطقة انتقالية بين المحميات والأراضي المنتجة. وقد قدم البرنامج الإنمائي المساعدة الفنية للحكومة وساعد في ضمان إشراك ملاكي الأراضي وغيرهم من أصحاب المصلحة. ونتيجة لذلك، أخذ النظام الإيكولوجي لهذا السهل الواسع بالتعافي ولعبِ دورٍ حاسم في الاقتصاد الأخضر المتنامي في هذا البلد. وقد رُفضت طلبات شركة النفط الكازاخستانية التابعة للدولة للتنقيب في مناطق في المجاز، وذلك وفقاً للقانون الذي صيغ بدعم من البرنامج الإنمائي لاستحداث هذا المجاز.

الإدارة المستدامة للأراضي

دعم البرنامج الإنمائي أكثر من 30 بلداً من خلال مشاريع مولها مرفق البيئة العالمي واستهدفت أراضٍ متدهورة وذلك عن طريق تعزيز الإدارة

المستدامة للأراضي – مما كان له أثر على 9 ملايين هكتار على مستوى الموقع ومستوى المناظر الطبيعية إلى جانب استفادة أكثر من 43 مليون هكتار من الإجراءات على مستوى السياسات.

ففي **المغرب**، أدى دعم برنامج التنمية المتكامل للأراضي الجافة، المنبثق عن البرنامج الإنمائي، لبرنامج واحات الجنوب إلى: تطوير إطار للاستثمار الاستراتيجي وسياسات على المستوى دون الوطني من أجل دمج مبادئ إدارة الأراضي في خطط تنمية النواحي وخطط التنمية المحلية وميزانياتها، وتعزيز السلطات المحلية والجماعات النسائية، والاستثمار الناجح في تصنيع الأغذية-الزراعية والسياحة البيئية، ومبادرات إدرار الدخل وتشغيل السكان المحليين، وتحسين إدارة موارد الأرض للارتقاء بمستوى الاستدامة والتكيف مع التغير المناخي.

تم من خلال برنامج المنح الصغيرة من مرفق البيئة العالمي والذي نفذه البرنامج الإنمائي تحسين أوضاع نحو 250,000 هكتار من الأراضي المتدهورة عن طريق تعزيز ممارسات إدارة الغابات والإدارة الزراعية حيث تحول أكثر من **100,000 من أبناء المجتمع المحلي** إلى تطبيق ممارسات أكثر استدامة في إدارة الأراضي والغابات. وبدعم من برنامج المنح الصغيرة، تم تعزيز عمل أكثر من **1,420 منظمة مجتمع مدني و1,126 منظمة مجتمعية** للتصدي لمعالجة قضايا بيئية على مستوى المجتمع المحلي، بما في ذلك 1,200 عملية تبادل بين الأقران و800 حلقة عمل. وبموجب برنامج المنح الصغيرة للتكيف القائم على أساس مجتمعي-محلي في **الدول الجزرية الصغيرة النامية ومنطقة ميكونغ وآسيا والمحيط الهادي**، تبنى أكثر من **100,000 من أبناء المجتمعات المحلية** نُهُجا الإدارة المستدامة للغابات والأراضي منذ عام 2013.

تغير المناخ

دعم البرنامج الإنمائي **42 مشروعاً للتكيف مع تغير المناخ** في أكثر من 20 بلداً مما عاد بالفائدة المباشرة على المزارعين وأدى إلى حدوث زيادة في الإنتاجية بمعدل 80 بالمائة وزيادة في الدخل بمعدل 47 بالمائة.

ففي **كمبوديا**، دعم البرنامج الإنمائي وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في مساعدة المجتمعات الزراعية القروية لتصبح أكثر منعة ضد آثار التغير المناخي عن طريق إنشاء أنظمة ضخ تعمل بالطاقة الشمسية، وآبار مجهزة بمضخات، وشبكات للري، وبرك محلية استفاد منها 13,000 شخص في محافظتين. وقد طورت وزارة شؤون المرأة، في إطار هذا العمل، كتيب تدريب حول الجنسانية والتغير المناخي يمثل حالياً أحد الأركان الأساسية للخطة الاستراتيجية الخمسية المقبلة للوزارة.

وفي **زامبيا**، وبتمويل من صندوق أقل البلدان نمواً، ساعد البرنامج الإنمائي الحكومة هناك على دعم تأقلم المزارعين مع ظروف الجفاف عن طريق دمج مبادئ الزراعة المنيعة مناخياً في السياسة الخاصة بتغير المناخ والزراعة والغابات إلى جانب العمل بأساليب الزراعة الحافظة للموارد وتنويع المحاصيل.

الإدارة المستدامة للغابات

دعم البرنامج الإنمائي جهود أكثر من **60 بلداً** نامياً من البلدان الشريكة في برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات من أجل تعزيز آلية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمتعلقة بالتخفيف من آثار التغير المناخي في قطاع الغابات. ومن بين هذه البلدان تم دعم 20 بلداً من أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية لتصميم سياسات من شأنها الحد من

إزالة الغابات وتدهور الغابات، بما في ذلك (1) تعزيز الحوارات والشراكات متعددة أصحاب المصلحة، (2) والتأكد من اتخاذ تدابير قادرة على تحقيق انخفاض جوهري في انبعاثات غازات الدفيئة، و(3) دعم حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

ففي **إندونيسيا**، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، مددت الحكومة إجراء **وقف جني محاصيل الغابات الأساسية والأراضي الخث** فيما وافق صانعو السياسات الوطنية على جعل مسألة الحوكمة الأفضل جزءاً مركزياً من الخطة الاستراتيجية للغابات.

وفي **كمبوديا**، تم تبني 12 خطة محلية لإدارة الغابات تتعلق برسم حدود مجازات التحكم بإطفاء الحرائق وإنشائها من قبل سلطات الغابات التابعة للحكومات المحلية. وأدى ذلك إلى الاستخدام والإدارة المستدامين للمناطق الحرجية التي تسكنها الشعوب الأصلية وجماعات محلية من قبل أكثر من **100,000 شخص** من ضمنهم **أكثر من 50,000 امرأة و20,000 أسرة**.

وفي **سيراليون**، ساعد برنامج لكهربة المناطق بالطاقة الشمسية يخدم 3,000 شخص من أربعة مجتمعات محلية على توطيد التزام المجتمعات المحلية بالحفاظ على الغابات التابعة لها.

السلع الخضراء

يعمل برنامج السلع الخضراء المنبثق عن البرنامج الإنمائي مع الحكومات والقطاع الخاص وصغار المزارعين على تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسلاسل إمدادات السلع الزراعية (زيت النخيل ولحم البقر وفول الصويا والكاكاو والقهوة). ويشتمل الدعم على: خلق بيئة مواتية لاستدامة الإنتاج والتجارة الزراعيين، وإنشاء منصات للسلع الوطنية تمكِّن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من توحيد جهودها من أجل تعزيز الاستدامة الإنتاجية والتجارية لسلع مستهدفة، وبناء قدرات الأجهزة على مستوى الحكومة لتطوير أداء أنظمة التوزيع على المزارعين ومنظماتهم، بناء قدرات المزارعين بتبني أفضل الممارسات في أعمالهم من أجل الحفاظ على التنوع الأحيائي، والعمل مع القطاع المالي الوطني من أجل توفير القروض للمزارعين وتحقيق نقلة نحو الممارسات الزراعية المستدامة.

ففي **غانا**، وهي ثاني أكبر منتج ومصدّر للكاكاو في العالم، ساعد برنامج السلع الخضراء المنبثق عن البرنامج الإنمائي على إقامة شراكة مبتكرة بين القطاعين العام-والخاص من جهة والحكومة ومجلس الكاكاو الغاني وشركة كادبوري (التي تملكها كرافت الآن) وآخرين، من جهة أخرى، من أجل إحداث تحول في سلسلة أمداد الكاكاو وإيجاد أساليب زراعية أكثر استدامة.

وقد ساعد البرنامج الإنمائي، عن طريق تقديم التدريب الفني لصغار المزارعين لتحسين غلال محصول الكاكاو واستدامته، هذه الشراكة على تحسين دخل نحو 500,000 مزارع. وقدم مرفق السلع الخضراء، في خطوة حاسمة، الدعم لعملية صياغة أول استراتيجية بيئية غانية على الإطلاق لقطاع الكاكاو والتي تبناها مجلس الكاكاو الغاني.

الصناعات الاستخراجية

دعم البرنامج الإنمائي جهود أكثر من **25 بلداً** لإدارة صناعاته الاستخراجية على نحو أفضل، بما في ذلك مشاريع تتعلق بتعزيز الأطر الحوكمية والقانونية، وإدارة الآثار البيئية للصناعات، والحد من النزاعات ودعم مبادرات إيجاد مصادر رزق وفرص عمل ذات صلة بهذه الصناعات. ففي **جنوب أفريقيا**، ساعد البرنامج الإنمائي في صياغة المبادئ التوجيهية للتعدين والتنوع الأحيائي والتي تشكل نقطة مرجع وحيدة للصناعة والمنظمين للتأكد من إدماج قضايا التنوع الأحيائي بصورة دائمة في عملية صنع القرار بالنسبة لمشاريع التعدين. وقد أُطلقت هذه المبادئ التوجيهية عام 2013 حيث وافق عليها وزراء من وزارات المعادن والبيئة وغرفة المناجم.

المواد الكيميائية والفضلات

قام برنامج بروتوكول مونتريـال/ والمواد الكيميائية التابع للبرنامج الإنمائي **بتدريب 300,000 شخص** على حماية البيئة وصحة الإنسان من الملوثات العضوية الثابتة، و**حمى 220,000 شخص** من التعرض شديد الخطر لهذه الملوثات، ودعم عملية إقرار **65 سياسة ونظام خاص بالملوثات العضوية الثابتة** وحرس **335,000 طن من هذه الملوثات.**

ففي **جورجيا**، وبدعم من مرفق البيئة العالمي، تم تجريف 230 طناً من **المبديات الحشرية والتربة الملوثة** (ومن ضمنها 118 طناً من مادة الدي دي تي) وإعادة تعبئتها وإرسالها إلى مرافق معتمدة للتخلص منها في بلجيكا وفرنسا.

وفي **نيجيريا**، وبدعم من مرفق البيئة العالمي، تم خفض حجم إطلاق الملوثات العضوية الثابتة الناجمة عن عملية الحرق المفتوحة للنفايات البلدية والزراعية بنسبة **300 غرام-مكافئ سُمي (TEQ)** في السنة. وقد أدى ذلك إلى تخفيض نسبة التلوث في المياه والزيت المحليين، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، ودعم عملية خلق فرص العمل وسبل الرزق المستدامة.

1. إحاطات بخصوص قضايا فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة (2014)
2. إحاطات بخصوص قضايا فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة (2014)
3. نفس المصدر السابق
4. نفس المصدر السابق
5. نفس المصدر السابق.
6. تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2014)
7. إحاطات بخصوص قضايا فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة (2014)
8. نفس المصدر السابق.
9. نفس المصدر السابق.
10. نفس المصدر السابق.
11. اقتصاديات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف: منهجيات وتحليل صنع القرارات.
12. إحاطات بخصوص قضايا فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة (2014)
13. منشور لهيئة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بعنوان « *Desertification: The Invisible Frontline. Secretariat of the United Nations Convention to Combat Desertification*(2014 .
14. هيئة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، منشور بعنوان « *The Land in Numbers: Livelihoods at a Tipping Point* (2014 ».
15. إحاطات بخصوص قضايا فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة (2014)
16. نفس المصدر السابق.
17. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2012: المساواة بين الجنسين والتنمية (2012).
18. منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، حالة الأغذية والزراعة 2010-2011 (2011).

تنويهات الصور:

صفحة 4: (يسار-يمين) نيل بالمر/ المركز الدولي للزراعة المدارية، ج. م. ب. أكاش/ منظمة الأغذية والزراعة

صفحة 5: (يسار-يمين) وكالة إيرث توتش الإخبارية، إدواردو آرياس

صفحة 8: روب كيولمانس

صفحة 9: (يسار-يمين) بابلو ثاكيسو/ منظمة الأغذية والزراعة؛ جيسون هاوستون/ موقع RarePlanet

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

United Nations Development Programme
One United Nations Plaza,
New York, NY 10017
www.undp.org